الأمم المتحدة

A/73/564

الجمعية العامة

Distr.: General
14 November 2018
Arabic
Original: Russian

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٩ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الوثيقة الختامية للمنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية، الذي عُقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. **نيبينزيا**

051218 031218 18-19384 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

الوثيقة الختامية للمنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي
١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

نحن المشاركون والمشاركات في المنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية، المعقود في سانت بطرسبرغ بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان؛

إذ نعيد تأكيد أهمية تنفيذ الدول لأحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة؛

وقد عقدنا العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية لصالح البشرية جمعاء؛

وإذ ندعو إلى تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبل منها اعتماد استراتيجيات وطنية مناسبة للمرأة؛

وإذ ندرك هشاشة وضعف العالم الحديث بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتهديد المتزايد للإرهاب الدولي، وآثار النزاعات المحلية والإقليمية، وتغير المناخ العالمي، والتلوث البيئي، والأوبئة، والتهديدات التكنولوجية؛

وإذ يثير جزعنا تزايد عدد أعمال العنف والإرهاب الناجمة عن انتشار إيديولوجية النازية، والنازية الجديدة، والعنصرية، وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك، التي تؤثر على المرأة بطرق مختلفة؛

واقتناعا منا بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وحدوث حالات الطوارئ الإنسانية وتوسع نطاق هذه النزاعات والحالات، وفي إيجاد سبل مناسبة وفعالة للتصدي للتحديات والتهديدات المعاصرة؛

وإذ نسلم بالمساهمة الفريدة للمرأة في تعزيز الحوار بين الأديان والأعراق وإنشاء ثقافة السلام باعتبار ذلك شرطا مسبقا أساسيا لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإقامة التعاون الدولي من أجل السلام والتنمية؛

وثقة منا بوجوب مشـــاركة المرأة بطريقة أكثر نشـــاطا في الإدارة العامة والانتخابات على جميع المســـتويات، وفي الحياة العامة والحياة الســـياســـية، وبضـــرورة إزالة العراقيل القانونية والإدارية والثقافية والاقتصادية في هذا الصدد؛

وإذ تقر بكل سرور بتضـاعف الأعداد في تمثيل المرأة في البرلمانات، وإذ نرحب بأنه توجد اليوم من بين كل خمسة برلمانيين في العالم امرأةٌ، بينما نلاحظ الرغبة في تحقيق التكافؤ بين البرلمانيين والبرلمانيات بحلول عام ٢٠٣٠؛

وإذ ندرك أهمية كفالة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء للمشاركة في تشجيع التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠؛

وإذ نؤكد على أهمية الاسـتخدام الواسـع النطاق لتكنولوجيات المعلومات في صـفوف النسـاء وإذ نؤيد العمل المضـــطلع به على البوابة الإلكترونية الدائمة للمعلومات والاتصـــالات لجماعة النســـاء الأوروبيات الآسيويات؛

وإذ نسلم بأن زيادة فعالية الاستفادة من إمكانات مشاركة المرأة في الاقتصاد تساهم في زيادة قدرته التنافســـية، وإيجاد فرص إضـــافية لمباشـــرة الأعمال الحرة، وتطوير كل من التعاون الدولي في مجال الأعمال التجارية والتقدم الاجتماعي؛

وإذ نعيد تأكيد أهمية كفالة بيئة تمكينية للمرأة لتحقيق التوازن بين مســؤوليات الأســرة والعمل والدور الخاص الذي تضـــطلع به المرأة في تربية الأطفال، وحماية القيم الأســـرية، والحفاظ على الجوانب الأخلاقية والأدبية الإيجابية في المجتمع؛

وإذ نؤكد من جديد ضرورة تعاون المرأة في تعزيز الصحة العامة، بما في ذلك في تهيئة بيئة صحية وآمنة، وزيادة التحفيز على عيش حياة صـــحية، وحفز أرباب العمل على الاعتناء بصـــحة العمال، وتشـــجيع النســـاء على المشـــاركة بنشـــاط في عملية صـــنع القرارات الإدارية بشـــأن المســـائل المتعلقة بالرعاية الصحية؛

وإذ ندعو إلى تقديم أقصى قدر من الدعم للأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية للمرأة فيما يتعلق بتشـجيع ممارسـة الرياضـة واتباع نمط حياة صـحي، وتهيئة بيئة مواتية وتمكينية للنسـاء من جميع الأعمار، ووضع برامج لتحقيق التمتع بالنشاط في مرحلة الشيخوخة؛

نعلن أنه قد ثبت أن منتدى المرأة الأوروبية الآســـيوية منبر فعال وعالي التمثيل لإجراء الحوار الدولي، يسهم إسهاما كبيرا في توطيد المجتمع النسائي العالمي من أجل بناء مستقبل مستقر وآمن؛

نلاحظ الدور الهام للمرأة في إضـــفاء الطابع الإنســـاني على العلاقات الدولية وإفســـاح المجال لإجراء حوار حر بين الأمم بغية كفالة التنمية المتناغمة للبشرية؛

نعرب عن تصـميمنا الراسـخ على تمكين المرأة من الوصـول بشـكل كامل وعلى قدم المسـاواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصـــادية، بما في ذلك الأرض، والائتمان، والعلم، والتكنولوجيا، والتدريب المهني، والمعلومات، والاتصالات، والأسواق، كوسيلة لزيادة تحسين وضع المرأة، بسبل منها توسيع نطاق الفرص المتاحة لها للتمتع بالفوائد المرتبطة بالوصـــول، على قدم المســـاواة، إلى هذه الموارد، ولا ســـيما من خلال التعاون الدولي؛

نرحب بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ مشاريع ومبادرات ترمي إلى زيادة إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل، في جملة أمور، وضع الميثاق الاجتماعي العالمي الجديد؛ وندعم الدور النشط الذي يضطلع به المجتمع النسائي في تنفيذ مبادرات ضمن رابطات التكامل العالمي والإقليمي مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العشرين، وكذلك في إطار مجموعة العشرين للمرأة؛

ندعم زيادة مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي في جميع أنحاء العالم، وتحقيق زيادة في عدد القائدات المؤهلات والمختصات والمسؤولات في مؤسسات الحوكمة العالمية؛ ونرحب بالتوقيع على إعلان اعتزام إنشاء رابطة أوروبية آسيوية للقائدات الإقليميات في إطار المنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية؛

ندين بشدة مرة أخرى فرض جزاءات على البرلمانيين والبرلمانيات لأنه يتعارض مع القانون الدولي والقيم الديمقراطية ويقوض التعاون السياسي والثقة المتبادلة، ونعارض بقوة هذا الفرض؛

نشدد على أهمية قرارات المنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية بشأن ما يلي:

توفير الدعم للأنشطة الاقتصادية والتجارية للمرأة وتطوير قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك في المجال الاجتماعي، ودعم إقامة حوار دولي بشأن الأعمال التجارية النسائية باعتباره محركا لتنمية الصادرات والواردات؛

ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في سياق تطوير الصناعات العالية التقنية، والاقتصاد الأخضر، والزراعة الذكية، والاقتصاد الرقمي، ونشر أفضل الممارسات من أجل تعزيز المهارات الرقمية للمرأة؛

تنفيذ مشاريع دولية من أجل دعم الدور القيادي للمرأة في المنظمات الثقافية باعتبارها أحد المجالات الهامة للتعاون الدولي وتشجيع الاستخدام الكامل لإمكانات مباشرة المرأة للأعمال الحرة في ميدان الثقافة؛

وضع استراتيجية فعالة لتطوير الأعمال الخيرية وإقامة تعاون دولي في القطاع الاجتماعي، بما في ذلك على أساس التكنولوجيات الجديدة؛

تيسير استحداث وإنشاء مؤسسة توجيهية للمرأة توفر وسائل لتبادل المعارف والمهارات في المجال الاجتماعي – الاقتصادي؛

تعزيز دور المرأة في الحفاظ على القيم والمواقف الأسرية التقليدية والجوانب الأخلاقية والأدبية في المجتمع، وكذلك تعاون المجتمع النسائي الدولي في هذا الصدد؛

تحسين نوعية الرعاية الطبية وكذلك البنية التحتية والطرق وخدمات النقل للنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية والنائية، ودعم المبادرات الثقافية والتعليمية الرامية إلى تلبية احتياجات هؤلاء النساء؛

استحداث أنشطة ترمي إلى توسيع نطاق الرعاية الطبية والاجتماعية لكبار وكبيرات السن وإمكانية الحصول عليها، فضلا عن وضع نظام للوقاية من الشيخوخة المبكرة؛

ضمان تكافؤ الفرص في مجال العمل والحد من الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة في الأنشطة المهنية، وتوفير بيئة تمكن المرأة من تحقيق التوازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل، من خلال توفير الاستحقاقات الاجتماعية للمرأة ودعم قدرتها على المنافسة في سوق العمل؛

اعتزام إنشاء الرابطة الأوروبية الآسيوية للقائدات الإقليميات، التي ستشمل قائدات على المستوى الإقليمي والمحلي، وبرلمانيات، وممثلات للسلطات التنفيذية والمنظمات غير الربحية، وقائدات مشاريع خيرية، وزعيمات حركات نسائية دولية؛

اعتزام تنظيم ماراثون عالمي لقصص نجاح المرأة على البوابة الإلكترونية الدائمة للمعلومات والاتصالات لجماعة النساء الأوروبيات الآسيويات؛

القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل، وكذلك تقديم المعونة إلى البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية، حيث يكون كل من النساء والأطفال الأشد ضعفا والأقل تمتعا بالحماية؛

الإجراءات المشتركة بين المؤسسات الحكومية والمدنية لمكافحة المنظمات الإرهابية، ومافيا المخدرات الدولية، والجريمة المنظمة؛

دعم جهود المرأة الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال تعزيز مشاركة الأطفال والشباب في المشاريع البيئية والاجتماعية والتعليمية، بما في ذلك، في جملة أمور، ''الأخصائيون البيئيون الشباب'' (Ecolyata)؛

تهيب بالدول والمنظمات الدولية، فضلا عن المجتمع الدولي، أن تقوم بما يلي:

إزالة العراقيل التي لا مبرر لها في المسار الوظيفي للنساء في الإدارة العامة، والسلك الدبلوماسي، والأعمال التجارية؛

وضع وتشجيع برامج خاصة لتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة وزيادة معارفها الرقمية والمالية، والنظر في هذه المسائل على سبيل الأولوية في جداول أعمال المنظمات والرابطات الدولية؛

التركيز على الدعم التشريعي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتحسين نظام حماية الأسرة والأمومة والطفولة، وتوفير المساعدة الطبية والاجتماعية العالية الجودة؛

اتباع نهج شامل والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة جدا في إعداد برامج تشجع التمتع بالنشاط والصحة الجيدة في مرحلة الشيخوخة؛

تحسين فرص حصول المرأة على الوظائف العالية الجودة عن طريق ضمان الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، وتوفير خدمات رعاية الطفل الميسورة التكلفة، وكذلك منع العنف والتحرش في مكان العمل؛

استخدام أفضل الممارسات لكفالة حصول المرأة على التعليم؛

المساعدة في التغلب على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجال العلمي وجذب انتباه الجمهور إلى إنجازات المرأة في مجالي العلوم والأعمال الخيرية؛

تعزيز المشـــاركة المجدية للمرأة في المجال العلمي والترويج لشـــعار ”العالم يحتاج إلى العلم والعلم يحتاج إلى المرأة“؛

إتاحة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والتحقيق في أعمال العنف ضدها ومحاكمة ومعاقبة مرتكبيها، فضلا عن توفير الجبر للضحايا، حسب الاقتضاء؛

الاســـتفادة من إمكانات المرأة لمحاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارســـات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصـــب، على النحو المنصـــوص عليه في القرار ١٥٦/٧٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، بتأييد مبادرة الاعتراف بالانتصـــار على النازية في الحرب العالمية الثانية باعتباره جزءا من التراث العالمي للبشـــرية، التي تهدف إلى الحفاظ على النصـــب التذكارية والتماثيل المشـــيدة للأشـــخاص الذين حاربوا النازية في جميع بلدان العالم باعتبارها نصبا تذكاريا عالميا للحرب العالمية الثانية؛

تشجيع اضطلاع المرأة بدور أكبر في تعزيز الحوار بين الأديان والأعراق، بسبل منها دعم مبادرة الاتحاد البرلماني الدولي على النحو الوارد في القرار ٢٧٨/٧٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ لتنظيم وعقد مؤتمر عالمي بشأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق، بدعم من الأمم المتحدة وبمشـــاركة رؤســـاء ورئيســـات الدول والحكومات والبرلمانات وممثلي وممثلات ديانات العالم؛

عقد المنتدى المقبل للمرأة الأوروبية الآسيوية في عام ٢٠٢١، ومنحه، بالنظر إلى ما له من أهمية كمنصـــة رئيســـية موثوق بها تهدف إلى تعزيز دور المرأة في العالم الحديث، مركزَ منتدى عالمي للمرأة؛

تهيب برؤســاء ورئيســات الدول والحكومات ورؤســاء ورئيســات البرلمانات ورؤســاء ورئيســات المنظمات الدولية، والشخصيات السياسية والعامة، وممثلي وممثلات الأعمال التجارية والمؤسسات العلمية والثقافية ووســـائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية أن يبذلوا كل جهد ممكن لنشـــر وتنفيذ أحكام هذه الوثيقة.